جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية:2023/2022
التاريخ: 2023/01/08 / المدة: 01:30 سا
السنة الأولى ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي

امتحان السداسي الأول في مقياس: الاقتصاد البنكي المعمق

الاسم: .....**اللقب:** .....**الفوج:** .....

1–أذكر سبل تطوير عمل المصارف الالكترونية على ضوء التحديات القانونية والتكنولوجية التي تواجهها؟ (3ن): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2–ما هي الاستراتيجيات التي تنتهجها المصارف في إطار تحولها نحو خيار الصيرفة الشاملة في نشاطها ولماذا؟ (3ن): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

3–يعد انفصام القطاع المالي عن القطاع الحقيقي أحد أسباب حدوث الازمات المالية. وضح ذلك مبينا دور المصارف الإسلامية في معالجتها؟ (3ن): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

4–يؤدي الاندماج المصرفي إلى طول خطوط المسؤولية وصعوبة اتخاذ القرار. لماذا مع ذكر الحلول الممكنة؟ (3ن): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

5–لماذا يشترط التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي. وما هو دور الدولة في ذلك؟ (3ن): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

6–أذكر أنواع المساءلة والرقابة التي تتبناها الحوكمة في المؤسسات المصرفية؟ (3ن): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

7–قسمت لجنة بازل للرقابة المصرفية دول العالم من حيث المخاطر المصرفية إلى مجموعتين. أذكرهما ولماذا؟ (2ن): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

بالتوفـــــيق

الإجابة النموذجيه لامتحان السداسي الأول

مقياس: الاقتصاد البنكي المعمق

1–أذكر سبل تطوير عمل المصارف الالكترونية على ضوء التحديات القانونية والتكنولوجية التي تواجهها؟ (3ن): .....

يمكن تطوير عمل المصارف الالكترونية لمواجهة التحديات القانونية التي تواجهها من خلال مسايرة ومواكبة المنظومة القانونية والتشريعية للأنشطة المصرفية الالكترونية وتطوراتها باعتبارها المحدد للحقوق والواجبات للمتعاملين بها والتي تختلف عن الأنشطة التقليدية ومن أهمها: (قانون التعاقدات الالكترونية –حجيتها في الاثبات – أمن المعلومات – وسائل الدفع – إثبات الشخصية – التوقيع الالكتروني ... إلخ)،

أما مواجهة التحديات التكنولوجية من قبل المصارف الالكترونية فتتمثل في استجابتها السريعة للتغيرات الحاصلة في مجال التكنولوجيا الرقمية الحديثة (البرامج والتطبيقات المصرفية)، وإلمام موظفي المصارف بها. للاستفادة القصوى منها.

2–ما هي الاستراتيجيات التي تنتهجها المصارف في إطار تحولها نحو خيار الصيرفة الشاملة في نشاطها ولماذا؟ (3ن): .....

تنتهج المصارف في إطار تحولها نحو خيار الصيرفة الشاملة استراتيجية التنويع المصرفي (تنويع مصادر التمويل – تنويع الاستخدامات والأنشطة التي تقدمها)

تهدف المصارف الشاملة من إتباع استراتيجية التنويع المصرفي الى (تعظيم العوائد والأرباح – تقليل المخاطر)

3–يعد انفصام القطاع المالي عن القطاع الحقيقي أحد أسباب حدوث الازمات المالية. وضح ذلك مبينا دور المصارف الإسلامية في معالجتها؟ (3ن):

أدى التوسع الكبير في حجم الأصول المالية المتداولة (بسبب انتشار ثقافة الربح السريع وتحقيق المستثمرين والمضاربين عوائد مالية كبيرة وسريعة لاعتمادهم على تعاملات هدفها المضاربة على الأسعار فقط ولا تنتج أي قيمة مضافة) إلى بداية انقطاع الصلة (انفصام) بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي (القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة والتجارة...) وضعف الارتباط بينهما ويرجع ذلك التوسع الى قيام المؤسسات المالية بإصدار أصول مالية كبيرة ومستقلة وبأكثر من حاجة القطاع الحقيقي، وبالتالي زاد عدد المدينين وزاد معه حجم المخاطر، مما تسبب لاحقا في حصول تعثر في التسديد وحصول الازمة.

ترى المصارف الإسلامية ان تجنب حدوث و/أو معالجة الأزمات المالية يكمن في تطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغنم والغرم بالغرم) وأن حركة النقد (رؤوس الأموال) تزيد بزيادة النشاط الاقتصادي الحقيقي وتنقص بنقصانه والابتعاد عن كل الممارسات المالية المؤدية الى نمو القطاع المالي بعيدا عن القطاع الحقيقي كأسعار الفائدة، المتاجرة بالديون، المشتقات المالية، ... إلخ.

4–يؤدي الاندماج المصرفي إلى طول خطوط المسؤولية وصعوبة اتخاذ القرار. لماذا مع ذكر الحلول الممكنة؟ (3ن): .....

يعمل الاندماج المصرفي على تحول الكيانات المصرفية صغيرة الحجم الى كيان مصرفي كبير الحجم يتطلب معه توسيع الشبكة والهيكل الإداري للكيان الجديد، ما يؤدي الى صعوبة اتخاذ القرار (مخاطر استراتيجية)، نتيجة لعدم حصول متخذ القرار على المعلومات الحقيقية أو تأخر وصولها بسبب طول خطوط المسؤولية (زيادة عدد السلم الإداري) ما يؤدي الى زيادة البيروقراطية وارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية.

يكمن حل هذا الاشكال في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية التي أقرتها لجنة بازل سنة 2006 في الكيانات المصرفية المندمجة خاصة المبدأ الثالث منها (يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات وهيكلا إداريا يشجع على المحاسبة)

5–لماذا يشترط التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي. وما هو دور الدولة في ذلك؟ (3ن): .....

يشترط التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي لتفادي وقوع الهزات والأزمات المالية التي قد تصيب القطاع المالي والمصرفي المحلي لتميزه بالهشاشة والضعف وعدم قدرته على مواكبة التغيرات الناتجة عن عملية التحرير المالي (الآثار السلبية أكثر من الآثار الايجابية)، فعند انكشاف القطاع المالي والمصرفي على الخارج دفعة واحدة (التحرير الكامل دفعة واحدة) قد يؤدي الى هروب رؤوس الأموال نحو الخارج بشكل كبير أو تعرض المصارف المحلية لمنافسة شديدة قد تؤدي الى تعثرها، وهو ما يحتاج وقتا للتكيف معها وتفادي سلبياتها.

ويكون دور الدولة في هذه المرحلة توفير الشروط الضرورية لنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي بالإضافة الى الرقابة والاشراف الحذر على الأسواق المالية وكذا التدخل الرشيد في توجيه وحماية القطاع المالي والمصرفي.

6–أذكر أنواع المساءلة والرقابة التي تتبناها الحوكمة في المؤسسات المصرفية؟ (3ن): .....

أ–المساءلة والرقابة الرأسية: من المستويات الإدارية الأعلى الى المستويات الإدارية الأدنى.

ب–المساءلة والرقابة الأفقية: وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة المصرفية.

7–قسمت لجنة بازل للرقابة المصرفية دول العالم من حيث المخاطر المصرفية إلى مجموعتين. أذكرهما ولماذا؟ (2ن): .....

المجموعة الأولى: دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بالإضافة الى السعودية وسويسرا

المجموعة الثانية: بقية دول العالم.

وذلك بغرض تحديد درجة المخاطرة التي تميز المصارف العالمية، فالمصارف التي تنتمي لدول المجموعة الأولى تعتبر منخفضة المخاطر المصرفية، أما المصارف التي تنتمي لدول المجموعة الثانية فتعتبر عالية المخاطر المصرفية.